

هجرة الأدمغة العربية *

اعداد

الدكتور عبدالله بوطبانة

اختصاصي التعليم العالي

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية

* بحث لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي - الجزائر ١٤-١٩ مايو (آبار) ١٩٨١م.

هجرة الأدمغة العربية

■ مقدمة :

تعاني غالبية دول المنطقة العربية من مشكلة هجرة أوتنزيف الأدمغة والكفاءات العلمية العربية الى الدول والبلدان المتقدمة . وقد تفاحلت هذه المشكلة في العقدين السابقين بدرجة اصبح لها آثار عكسية على التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكثير من دول هذه المنطقة .

وتمثل ظاهرة هجرة الأدمغة المتزايدة من البلاد العربية مشكلة حساسة وخطيرة ، وخاصة بالنظر الى حجمها وآثارها السلبية على التنمية العربية بصفة عامة ووقوفها حائلا دون بناء القدرة الذاتية التكنولوجية للعالم العربي .

وظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات من الدول النامية الى الدول المتقدمة لا تقتصر حدودها بين الدول العربية والدول المتقدمة فقط بل هي مشكلة شائعة دوليا تقف فيها الدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة التي نجحت الى حد كبير في استنزاف الآلاف من الأدمغة والكفاءات البشرية .

فبالاضافة الى الخسائر المادية والبشرية التي تنتج عن هذه المشكلة (وهذا ماركز عليه علماء الاقتصاد في دراستهم لهذه الظاهرة) . فان الابعاد الحقيقية لهجرة الأدمغة قد تتجاوز هذا المنظور الضيق الى ابعاد سياسية واجتماعية ، بدأت الدول النامية تعي خطورتها وعمقها . ومنها ما يلي :

١ - ظهور شكل جديد من الاستعمار المقنع يستخدم احتكار التكنولوجيا للسيطرة على الدول النامية ومنع تطورها .

٢ - ترسيخ مبدأ التبعية وعدم الاستقلال النفسي

TECHNOLOGICAL DEPENDENCY.

٣ - التحكم في استخدام التكنولوجيا عن طريق الخبراء المشرفين «EXPATRIAT» على نقل واستخدام وتشغيل التكنولوجيا نظرا لعدم توافر الخبراء المحليين . حيث انه قد تم استنزافهم .

وعلى الرغم من ان الدول المتقدمة تؤكد على حقها في مشاركة الدول النامية مواردها الطبيعية الا ان هذه الدول تحاول وبكل جهد ترسيخ مبدأ احتكارها للتكنولوجيا ورفض اعطاء أي حق للدول النامية في المشاركة واستخدام الوسائل التقنية التي تنتجها.

وتلجأ الدول المنتجة لوسائل التقنية في استخدام الطرق المباشرة وغير المباشرة في ترسيخ احتكارها لهذه الوسائل . ومن بين الطرق المباشرة الشائعة الاستخدام في هذا المجال منع التصدير واستخدام سياسات الحظر «EMBARGO» على السلع الاستراتيجية والمعدات التقنية التي تتطلبها تنمية الدول النامية والمسبوقة اقتصاديا .

اما اهم مظاهر الحد من استخدام التكنولوجيا الحديثة والتي تعكس الوسائل غير المباشرة التي تستخدمها الدول المتقدمة في هذا المجال ، فهي ظاهرة استقطاب واستنزاف الأدمغة والكفاءات القادرة على تشغيل وسائل التقنية الحديثة من الدول النامية وتفرغ هذه الدول من هذا النوع من الكفاءات بالدرجة التي تجعلها عاجزة عن استقبال وحسن اختيار الوسائل المناسبة لظروفها الاجتماعية والاقتصادية .

ويطلق على مفهوم هجرة الأدمغة العديد من المرافقات التي أصبحت شائعة الاستخدام مثل نزيف الأدمغة ، نزوح الكفاءات ، تسرب الأدمغة والنقل العكسي للتقنية .

وتتعرض هذه الدراسة لظاهرة هجرة الكفاءات العربية الى البلدان المتقدمة بهدف تحديد أبعادها وآثارها السلبية على التنمية العربية وذلك كمطلق أساسي لمعالجة السبلات التي أدت الى حدوثها أصلا وشاركت في تفاقمها واستفحالها في العقدين السابقين .

■ أهمية الظاهرة كما وكيفا

من الاستعراض الكمي والكمي لحركة استنزاف الأدمغة والكفاءات من الدول العربية الى البلدان المتقدمة . وخاصة امريكا واوروبا الغربية ، يلاحظ ان هذه الحركة تعطي عددا من المؤشرات عن خصائص هذه الظاهرة وطبيعتها . ومن الخصائص الهامة التي يجدر الاشارة اليها هنا في هذا البحث ما يلي :

١ - ان هجرة الأدمغة العربية تحدث في الغالب في اتجاه واحد ، أي من البلدان العربية الى الدول المتقدمة مع عدم حدوث اي نوع من الهجرة من الدول النامية الى الدول العربية لتعويض الكفاءات المفقودة .

٢ - انها هجرة انتقائية حيث ان النسبة المثوية العالية من المهاجرين هم من حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية الفنية العليا كاعضاء هيئة التدريس الجامعي ، والاطباء والعلماء والمهندسين التكنولوجيين والباحثين والمرضات الاختصاصيات ، بينما يشكل المهاجرون من فروع العلوم الانسانية والاجتماعية نسبة متدنية من مجموع المهاجرين .

٣ - ان هناك علاقة طردية بين الزيادة في عدد المبعوثين لتلقي دراساتهم العليا في جامعات الدول المتقدمة وبين الزيادة في اعداد الأدمغة المهاجرة .

٤ - إن نسبة المهاجرين من بلدان الشرق العربي اعلى من نسبة المهاجرين من بلدان المغرب العربي .

٥ - ان هجرة الأدمغة عملية مطردة ومستمرة ، اي ان حجم الهجرة يزد سنويا ، وان المجموع التراكم لعدد الكفاءات المهاجرة في تزايد مستمر وهذا يدل على ضالة التدفق العكسي الى البلدان العربية .

٦ - ان الولايات المتحدة الامريكية هي اكبر الدول الغربية المستقبلة للكفاءات العربية . وتشكل هجرة الكفاءات العربية الى خارج الوطن العربي خسارة بالغة لا تقدر بثمن ، فبالإضافة الى اسهامها في عرقلة جهود التنمية والتطور الاقتصادي ، الاجتماعي والتكنولوجي في الدول العربية ، فان هذه الظاهرة تلعب دورا اساسيا في تعسيق الهوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة وتمكن الاخيرة من احكام قبضتها الاحتكارية على ادوات العلم والتكنولوجيا التي اصبحت هامة وضرورية لتطوير البلدان النامية وتنميتها .

وللتعرف على حجم مشكلة هجرة الأدمغة ، اشارت احدى الدراسات المقدمة الى مؤتمر وزراء التعليم والمسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في البلدان العربية الذي عقد في ابوظبي ١٩٧٧ ، ان نسبة المهاجرين من العرب في السنوات الاخيرة تمثل حوالي ٢٪ من مجموع السكان العرب ، ٨٪ من مجموع القوى العاملة . كما بلغت نسبة المهاجرين من الاطباء حوالي ٢٠٪ من مجموع الاطباء العرب ، وحوالي ٢٥٪ من مجموع المهندسين ، ١٥٪ من مجموع خريجي اقسام العلوم بالجامعات والمعاهد العليا . (١)

(١) مؤتمر وزراء التعليم والمسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية ابوظبي ١٩٧٧ .

ووفقا لدراسة اخرى قام بها انطوان زحلان تم تقدير عدد المثقفين العرب الذين هاجروا الى بلدان اخرى منذ سنة ١٩٥٠ بحوالي ١٠٠ الف، ويمثل هذا العدد سدس المتخرجين العرب وحوالي ثلث العرب الذين يحملون درجة الماجستير أو الدكتوراه في ميادين العلوم الطبيعية، الطب والفلسفة. (١)

وطبقا لتقديرات حديثة وضعها نفس الباحث عن حجم الهجرة العربية، فقد قدرت النسبة المئوية لهجرة الاطباء والمهندسين والعلماء العرب الى اوروبا الغربية وامريكا حتى سنة ١٩٧٦ بحوالي ٥٠٪، ٢٣٪، ١٥٪ على الترتيب من مجموع الكفاءات العربية في هذه التخصصات حيث قدر المجموع الكلي لاعداد المهاجرين بحوالي ٢٤٠٠٠ طبيب و ١٧٠٠ مهندس و ٧٥٠٠ من المشتغلين في مجال العلوم الطبيعية. (٢)

هذه بعض الارقام التي تعطي بعض المؤشرات العامة لحجم هجرة الكفاءات العربية من الناحية الكمية وتفصل بشكل عام مجالات التخصص التي استهدفتها عملية الاستنزاف وهي ما اطلقنا عليه في السابق مفهوم الانتقائية في حركة استقطاب الأدمغة.

وسيتم اعطاء احصائيات اكثر تفصيلا عن اعداد الأدمغة العربية المهاجرة واتجاهات هذه الهجرة في فصل آخر من هذه الدراسة والذي سيتطرق الى اعطاء تفاصيل عن البلاد المهاجر منها والبلاد المهاجر اليها.

غير انه قبل الانتقال الى الجزء التالي من هذا البحث، يتوجب الاشارة الى اهمية هذه الظاهرة وخاصة في اطار حجم هذه الهجرة والمؤشرات التي سبق توضيحها والتطرق اليها.

وفي هذا المجال قد يبرز عدد من التساؤلات الهامة والتي قد تشكل نقط ارتكاز لمناقشة موضوع هجرة الأدمغة من جميع جوانبها.

وهنا يمكننا طرح عدد من الاسئلة التي تتعرض لجوهر الظاهرة وأهميتها، نورد منها ما يلي:

(١) هل وصلت هذه الظاهرة الى درجة من الخطورة والحدة بحيث تستلزم اتخاذ الاجراءات

(١) انطوان زحلان «تنمية الموارد البشرية كعامل في الهجرة العربية» مجلة دراسات عربية الجزء ٦ بير وت ١٩٧٦ ص ٢٨.

(٢) انطوان زحلان «مشكلة هجرة الكفاءات العربية» بحث مقدم الى ندوة هجرة الكفاءات العربية، بير وت ١٩٨٠.

العاجلة والسريعة لا يقاها أو على الأقل الحد منها .

(ب) ما هي الاسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، وماهي القوي الخارجية والداخلية الجاذبة والطاردة التي تساهم في حدوثها؟

(ج) هل تعكس هذه الظاهرة أي نوع من الاختلال في بناء المؤسسات الاجتماعية في البلدان العربية؟

(د) ما هي مظاهر النزف الداخلي للأدمغة وآثارها على حجم هجرة الكفاءات؟

على الرغم من عدم توافر الاحصاءات والمعلومات الحديثة عن الحجم والنسب الصافية للتدفق من الكفاءات العربية فانه لوصح لنا الاعتماد في تحليلنا على الاحصاءات المتوافرة، فانه يمكننا القول بأن هذه الظاهرة وصلت الى درجة من الحدة والخطورة لا يمكن التغاضي عنها، وانه في حالة استمرار اتجاهاتها بالمعدلات التي تظهرها الاحصاءات المتوافرة فانها ستؤدي حتما الى تفريغ العالم العربي من كفاءاته ومهاراته العالية والتي ستكون نتيجته الحتمية احداث نوع من الافلاس الفكري في هذه البلدان .

وتشير الاحصاءات المتوافرة، الى أن مجموع الكفاءات المهاجرة من البلدان العربية الى امريكا وكندا فقط خلال الاعوام ١٩٦٩/٦٢ بلغت حوالي ١٠٤٣٣ مهاجرا وان مجموع الكفاءات التي هاجرت الى هذين البلدين في فترة ٤ سنوات من ١٩٧٤/٧٠ بلغت حوالي ٢١١٩٦ مهاجرا من مجموعة من الدول العربية باستثناء مصر. (١)

وهنا يجدر لي ان اشير الى ان الاحصاءات المشار اليها لا تعطي الحجم الحقيقي للهجرة نظرا لان مصدرها هو الدول المستقبلية للكفاءات، وان هذه الاحصائيات في الغالب لا تحتوي على اعداد الكفاءات التي تخرجت من جامعات هذه الدول وقررت البقاء بها، ومن ثم تحولت صفة اقامتها من طالب الى اذن اقامة وعمل . وبناء على هذا، فان الاحصائيات المستخدمة لا تعكس الحجم الكلي للظاهرة بل جزءا منها وهذا في حد ذاته يشكل قصورا في البيانات التي استخدمت لتحديد ابعاد هذه الظاهرة كما وكيفا، وخاصة اذا اخذنا في الاعتبار

(١) محمد هشام خواجيكية «المستقبل العربي» ديسمبر ١٩٨٠ ص ٣٠

ان مجموع الطلبة العرب الموفدين للدراسة الجامعية والعليا بلغ حوالي ١٠٠٠٠٠ طالب حسب احصائيات سنة ١٩٧٥ .

ونظرا لمحدودية التطور في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية وخاصة في مجالات الدراسات العليا . فانه من المحتمل ان المجموع العام في اعداد الطلبة الموفدين قد تزايد في السنوات الخمس الاخيرة .

واذا امكننا التسليم بان هناك ارتباطا موجبا بين الزيادة في اعداد الطلبة الموفدين للدراسة في جامعات البلدان المتقدمة وبين حجم هجرة الكفاءات ، فانه مما لا شك فيه ، ان البلدان العربية ستشهد ازديادا مطردا في نزوح كفاءاتها العلمية وخاصة بين قطاعات الطلبة الموفدين للدراسة بالخارج .

وقد قدرت بعض الدراسات ان من بين كل ١٠٠ مبعوث عربي الى الجامعات في بلدان العالم ، يبقى من هؤلاء في الخارج نسبة كبيرة ، وبالتحديد يبقى في الخارج ما لا يقل عن ٩٠ بالمائة من الطلاب اللبنانيين ، و ٦٠ بالمائة من الطلاب العراقيين ، و ٣٥ بالمائة من الطلاب المصريين^(١) ، وتقدر سوريا ان حوالي ٧٥ بالمائة من طلابها في الخارج لا يعودون الى القطر^(٢) .

ومن الاستعراض السريع السابق لبعض الاحصائيات والبيانات يتأكد لدينا ان حجم الهجرة قد وصل الى حد كبير يدعو الى القلق ، حيث ان هذه الهجرة قد أصبحت تهدد مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتر بوية والعلمية والصناعية وغيرها ، وكما شاركت ايضا في عرقلة الجهود التي تبذل من أجل التنمية الشاملة في الاقطار العربية بالاضافة الى الخسائر المادية الجسيمة التي تنتج عن فقدان الأدمغة . ويدخل في نطاق هذه الخسائر التكاليف التعليمية ، وهي التكاليف المستثمرة في تنمية الموارد البشرية بالاضافة الى التكاليف التي تتحملها الدول العربية عند استخدام الخبراء الاجانب الذين يحلون محل الكفاءات المهاجرة وعدد من الخسائر الاخرى الناجمة عن هذه الظاهرة .

ويقول الياس الزين في هذا المجال :

« ان . . . هذا النوع من الهجرة ، اي تسرب رأس المال البشري المتعلم والثقَّف

(١) جريدة الانوار ٩/٧/٦٨ ، ٤/١٨/١٩٧٣ . ١ .

(٢) مجلة التربية الجديدة (مكتبة اليونسكو الاقليمي) العدد ٨ ابريل ١٩٧٦ .

والمدرّب للخارج، يحرم الاقطار العربية امكانات وطاقات ومهارات وكفايات علمية وفنية هي في اشد الحاجة اليها في معركتها ضد التخلف العام وكذلك ضد التحديات المصرية الداخلية والخارجية التي تواجه الامة العربية في الوقت الحاضر» (١).

بالاضافة الى ما سبق ذكره . فان هجرة الكفاءات الفنية لها اثر سىء جدا يتمثل في عرقلة الجهود المبذولة لتطوير القدرة التكنولوجية الذاتية للبلدان العربية، حيث ان بناء هذه القدرة يرتبط ارتباطا وثيقا بتوافر الأدمغة والكفاءات القادرة على بنائها حيث ان التكنولوجيا والتقدم العلمي يوجد ويتنعمش اينما وجدت الأدمغة والمهارات القادرة على خلقها والتحكم فيها . TECHNOLOGY BELONGS TO WHERE THE BRAINS ARE .

وانطلاقا من هذا المفهوم، فان أية محاولات لبناء القدرة التكنولوجية العربية في غياب المهارات اللازمة لبنائها، تصبح عديمة المغزى ومحددة العائد هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فان فشل وتعثر جهود نقل التقنية بطريقة سليمة وذات كفاءة يمكن ارجاع اسبابها الى هجرة المهارات العربية وهي الوجه الآخر للنقل والعكسي للتقنية REVERSE TRANSFER OF TECHNOLOGY .

■ البلاد المهاجر منها والبلاد المهاجر اليها :

ان ما يتوافر من احصائيات وبيانات عن حجم هجرة الأدمغة من البلدان العربية الى البلدان المتقدمة لا يعتبر متدنيا في نوعيته فقط بل ان تلك الاحصاءات في العادة ما تكون قديمة وبالية ومن ثم فانها لا تعكس الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة : فهجرة الأدمغة العربية لا تقتصر فقط على امريكا والمملكة المتحدة، بالرغم من ان هاتين الدولتين قد استقطبتا اعدادا لا بأس بها من المهارات العربية، بل انها تشمل عددا من الدول الاخرى مثل كندا والمانيا الاتحادية وفرنسا واستراليا، وهذه الدول ايضا شاركت بأنصبه متفاوتة في مجال حركة الاستنزاف . ويلاحظ من البيانات المتوافرة ان دول المنظومة الرأسمالية في مجموعها قد قامت بمجهودات كبيرة لتيسير حركة الهجرة، بينما لا تشير هذه البيانات لاي دور لعبته دول المنظومة الاشتراكية في هذا المجال ويسكننا ارجاع تدنى مشاركة هذه الدول في عملية النزف الى الاسباب التالية :

(١) الباس الزين «اخطار نزيف الادمغة على الامة العربية» المستقبل العربي ٣ ص ٤٧

١ - عدم انتعاش وتوسع حركة العلاقات الدولية بين البلدان العربية والدول الشرقية الا في العقدين السابقين . بالاضافة الى هذا ، فان عددا محدودا من الدول العربية فقط قام بتوطيد علاقاته الاقتصادية ، والثقافية والسياسية مع هذه الكتلة .

٢ - أن النسبة العالية من مبعوثي الدول العربية الدارسين في الخارج توجه الى جامعات ومعاهد الدول الغربية وان نسبة ضئيلة فقط يتم توجيهها الى جامعات الدول الشرقية .

٣ - ان الدول الشرقية لم تقم بتغيير قوانين الهجرة والاقامة بالدرجة التي تسهل من عملية استقطاب الأدمغة والاحتفاظ بها كما فعلت غالبية الدول المتقدمة في الكتلة الغربية .

٤ - ان وسائل وأدوات التقنية المستوردة كانت الى وقت قريب . حكرا على الدول العربية مما أدى الى زيادة التبعية الى هذه الكتلة ، ومن ثم خلقت قنوات الاتصال المناسبة التي سهلت عملية انتقال الادمغة ومن ثم هجرتها نهائيا .

وعند الاطلاع على الاحصاءات والبيانات المتوافرة عن حجم هجرة الأدمغة العربية واتجاهاتها ، نلاحظ ان الولايات المتحدة وحدها قد استقبلت حوالي ٩٢٣٢ فنيا ومهنيا عربيا في الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٩ . ويبين الجدول رقم (١) توزيع المهاجرين وفقا للبلدان والمهن . وقد تسارعت معدلات الاستنزاف في بداية السبعينات حيث هاجر الى الولايات المتحدة الامريكية في الفترة ما بين ١٩٧٢/١٩٧٣ ما يقارب عن ٣١٢٠ فنيا ومهنيا من خمسة اقطار عربية فقط هي مصر ، الأردن ، لبنان ، سوريا ، والعراق ، (انظر الجدول رقم ٢) .

جدول رقم (١)
هجرة العقول العربية الى الولايات المتحدة
خلال الاعوام ١٩٦٢ - ١٩٦٩ *

الاقطار	فنيون	مهندسون	علوم طبيعية	علوم اجتماعية	أطباء	ممرضات	مجموع الفنيين	المجموع العام
لبنان	١٢١١	٢٧٧	٩٥	٢٠	١٦٩	٩٧	١٨٦٩	٨١٩١
الأردن	٨٨٦	١١٧	٤٧	١١	٢٧	٤٢	١١٣٠	٩٥٤٨
العراق	٧٩٤	١٦٥	٦٧	٤	٤٥	١٣	١٠٨٨	٤١٩٢
سوريا	٤٦٣	١٢٩	٣٠	٥	٤٣	١٣	٦٨٣	٢٤٠٦
مصر	٢٧١٦	٥٧٠	٢٤٠	٤٦	٢٤٧	٢٥	٣٨٤٤	٩٣١٥
المغرب	٢٣٨	١٨	٤	٢	١٤	٩	٢٨٥	٢٤٧٣
تونس	١٣٩	٤	٦	٢	١٣	٢	١٦٦	٤٩٧
الجزائر	١١٣	١٠	٢	١	٦	١	١٣٣	٩٨١
المجموع	٦٥٦٠	١٢٩٤	٤٩٢	١٠٣	٥٨١	٢٠٢	٩٢٣٢	٣٧٦٠٣
							بما فيه الفلسطينيون	

• المصدر: الياس زين، اخطار نزيف الادمغة على الأمة العربية، المستقبل العربي، العدد ٣ سبتمبر ١٩٧٨ ص ٥٠.

الكفاءات العربية. فعلى سبيل المثال لو أخذنا حجم وعدد البحوث التي انجزها علماء عرب داخل الاقطار العربية، وقارناها بعدد البحوث التي انجزها علماء عرب خارج الاقطار العربية لوجدنا ان حجم الأخيرة يزيد على ما تم انجازه داخل كل الاقطار العربية مجتمعة. ونلاحظ من الجدول رقم (٤) أن مجموع البحوث التي انجزت في مجالات متعددة داخل الاقطار العربية في عام ١٩٧٧ بلغت ٣٠٥٦ بحثاً، بينما انجز العلماء العرب في أمريكا، وأوروبا وبعض البلدان الأخرى ما يزيد على ٤٤٠٠ بحث في نفس المجالات. وبالرغم من أن عدد البحوث المنجزة لا يرتبط فقط بعدد الكفاءات العلمية، بل هناك عوامل أخرى متعلقة بهذا الموضوع، إلا أن هذه الحقيقة تعتبر مؤشراً هاماً يهتدي به في دراسة ظاهرة هجرة الأدمغة العربية.

جدول رقم (٤)

عدد البحوث التي أنجزها علميون عرب في مختلف أنحاء العالم موزعة جغرافياً وحسب
الميادين العلمية وذلك في عام ١٩٧٧*

الميدان العلمي	اقطار عربية	أمريكا	أوروبا.	مختلف	المجموع
علوم هندسية وتقنية	٤٧٠	٤١٧	١٥٩	٧٨	١١٢٤
علوم زراعية وبيئية	٨٦٧	٣٠٣	١٦٣	٤٧	١٣٨٠
علوم فيزيائية ورياضية	٢٢٦	٤٦٦	٣٤٣	٣٨	١٠٧٣
علوم كيميائية	٦٢٧	٣٧٣	٣١٩	١٩	١٣٣٨
علوم الحياة	٨٦٦	١٠٥٤	٥٧٩	٤٦	٢٥٤٥
المجموع	٣٠٥٦	٢٦١٣	١٥٦٣	٢٢٨	٧٤٦٠

من المؤشرات الأخرى الهامة، والتي سبق أن أشرنا إليها في السابق، العلاقة بين عدد الطلبة الدارسين في الجامعات الأجنبية وحجم هجرة الكفاءات العربية والتي تنتج أساساً عن تخلف الخريجين العرب من الرجوع إلى بلدانهم. ولقد سبق أن أوضحنا بأن هناك ارتباطاً موجباً بين أعداد المبعوثين ومعدلات نزيف الأدمغة. وتبين لنا الإحصاءات المتوافرة أن حوالي

* المصدر: حافظ قسي «مدخل لدراسة التوزيع الجغرافي للباحثين العلميين العرب» دراسة مقدمة إلى ندوة هجرة الكفاءات العربية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت. فبراير ١٩٨٠ ص ١١.

١١٧٪ من الطلبة العرب في المستوى الدراسي الثالث (الجامعي والدراسات العليا) يدرسون حالياً خارج بلدانهم. ففي سنة ١٩٧٥ كان مجموع هؤلاء الطلاب حوالي ١٠٠ ألف طالب بالخارج، بينما كان عدد الطلبة الدارسين في جامعات الدول العربية في تلك السنة حوالي ٨٥٠ ألف طالب (انظر جدول رقم ٥). وإذا امكننا تقدير نسبة المتخلفين من الطلبة بـ ٢٠

الجدول رقم (٥)*

الطلاب العرب في المستوى الدراسي الثالث عام ١٩٧٥

الطلاب الدارسون في أوطانهم	الطلاب الدارسون في الخارج	الاقطار
٤١٨٤٧	٧٩٦٨	الجزائر
٧٠٣	٧٤٢٧	البحرين
٤٥٥٠٩٧	٧١٨٨	مصر
٨٦١١١	٤٢١٩	العراق
٩٣٠٢	١١٦٠١	الاردن
٨١٠٤	١٥٤٨	الكويت
٤٤٢٩٦	٧٣٢١	لبنان
١١٩٩٧	٢١٢٦	ليبيا
—	—	موريتانيا
٩٥٣٢٢	٩٣٤٤	مراكش
—	١٣٢	عمان
٧٧٩	٢٣٠	قطر
٢٦٤٣٧	٣٨٣٥	السعودية
٢٠٤٠	٥١١	الصومال
٢١٣٤٢	٢٧٧٨	السودان
٧٣٦٦٠	٦٠٦٩	سوريا
٢٠٥٠٥	٨٤٦٠	تونس
—	٣٩٢	الامارات
٢٤٠٨	١١٧٦	اليمن الشمالي
٩٣٤	١٠٩٢	اليمن الجنوبي
—	٦٢٠١	فلسطين
—	١٧٢٦٤	غير محدد
٨٥٠٨٨٤	١٠٠٨١٢	مجموع الطلاب العرب
	٦٣٠٧٥١	مجموع الطلاب في العالم

Source: UNESCO STATISTICAL YEARBOOK 1979

بالمائة من المجموع ، فانه ليس من المستبعد ان يكون حوالي ٢٠ الف خريج قد تم استنزافهم في الفترة من ١٩٧٥ وحتى سنة ١٩٨٠ .

فيما سبق تطرقنا بشكل ملخص لحجم هجرة الكفاءات العربية واتجاهاتها، وقد اتضح لنا من التحليل السابق . ان حجم هذه الهجرة قد وصل إلى درجة من الخطورة يتوجب معه اتخاذ الاجراءات العاجلة والسريعة لازالة اسباب هذه الظاهرة والحد منها .

وفي الفصل القادم سنتعرض لأهم الاسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة ، وفي نظرنا ان التعرف على الاسباب الحقيقية شيء على قدر كبير من الأهمية وهو المنطلق الاساسي لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة .

■ أسباب هجرة الأدمغة والكفاءات العربية :

تتعدد الاسباب والعوامل المؤدية الى وجود ظاهرة هجرة الادمغة والكفاءات فمنها اسباب اقتصادية ، واسباب سياسية وأخرى اجتماعية وثقافية .

وقد ركزت كثير من الدراسات المتوافرة على بعض الاسباب والعوامل الاقتصادية وأغفلت كثيراً من العوامل الأخرى الهامة التي تشارك مشاركة فعالة في احداث ظاهرة نزيف الأدمغة .

ولتحليل اسباب هذه الظاهرة ، لا بد من التعرف إلى جانبين اساسيين في هذا المجال ، وهما العوامل الداخلية ، التي تمثل هنا القوى الطاردة ، والعوامل الخارجية ، التي تشكل القوى الجاذبة للأدمغة .

ومن العوامل الداخلية الاساسية التي تشكل قوى الطرد وتؤدي الى ظاهرة الهجرة :
التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، وانعدام سياسات العمالة والتوظيف وانخفاض المرتبات ، وعدم الاستقرار السياسي والضغط السياسي الممارسة على الكفاءات ، وفساد وعدم كفاءة

الانظمة الادارية، وصعوبة ظروف العمل، وعدم الاستقرار الوظيفي، وتختلف المؤسسات التعليمية والخدمة العسكرية الالزامية .

ومن العوامل الخارجية التي تشكل قوى الجذب وتساعد على استقطاب الكفاءات :
الرواتب المرتفعة، والظروف المعيشية الحسنة، وفرص التوظيف، والدرجات العالية من التطور العلمي والتقني والظروف الوظيفية الحسنة .

ونظرا لأن الدراسات السابقة في هذا المجال قد اسهبت في تحليل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية التي تشارك في احداث هذه الظاهرة، ونظرا لأن هذه الدراسة مقدمة الى مؤتمر وزراء التعليم العالي العرب، فانه سيتم اختيار ومناقشة الاسباب المرتبطة بقطاع التعليم العالي ومؤسساته وتحديد العوامل المشاركة في نزيف الأدمغة العربية والمتعلقة بهذا القطاع .

ومن هذا المنطلق فان المناقشة ستركز حول دور التعليم في العالم العربي ومؤسساته كعامل من عوامل النزف .

وفي تركيزنا على دراسة الاسباب المحلية المرتبطة بنظام التعليم العالي باعتبارها قوى محلية طاردة للأدمغة، فان هذا لا يعني التقليل من أهمية العوامل والمسببات الاقتصادية والسياسية الاجتماعية الأخرى الداخلية التي تحدث هذه الظاهرة .

فاذا كان لنظام التعليم العالي الحالي دور في قيام هذه الظاهرة فان تطويره وتحديثه بالدرجة التي تزيل الاسباب التي أدت أصلا الى حدوث هذه المشكلة، قد يكون من العوامل الهامة التي تحد من هذا الاستنزاف .

وستتطرق في الجزء القادم من الدراسة الى بعض العوامل الهامة التي تؤدي الى هجرة الأدمغة العربية وخاصة تلك العوامل والمسببات المتعلقة بنظام التعليم العالي في البلدان العربية .

أولا : تختلف المؤسسات التعليمية :

تعتبر مؤسسات التعليم العالي والجامعات العربية أرضا خصبة لاثار هجرة اسانذتها

وطلابها، حيث إن عدم واقعية النظام التعليمي وعدم ملائمة ومواءمته للظروف الاجتماعية الثقافية والسياسية السائدة في البيئة أو المجتمع الذي توجد فيه هذه المؤسسات يعتبر عاملاً أساسياً في أحداث نوع من النزف الداخلي لأعضاء الهيئة التدريسية والخريجين يؤدي في النهاية إلى عملية النزف الخارجي أو الهجرة.

وتتسم غالبية الجامعات العربية بالجمود والتقليدية ومحدودية تقبلها لمظاهر التجديد والتحديث، بالإضافة إلى محدودية استيعابها للاتجاهات التربوية المعاصرة مما أدى إلى إبقائها حبيسة الفلسفات الكلاسيكية التي تعتبر مظهراً من مظاهر تخلفها.

وفي مجال دور التعليم العالي في هجرة الكفاءات والأدمغة يقول نائب المدير العام لليونسكو:

«فجمود القطاع الجامعي، والافتقار إلى جو الدراسة والبحث، والاساس غير الاكاديمي للترقي، والقرارات الخاطئة بشأن أولويات البحوث، والبير وقراطية السافرة والتواني في الدوائر العلمية، والمركز الاجتماعي الذي يحتله العلماء القدامى والتقاليد البالية التي يتبعونها واسلوب معاملتهم للعلماء الشباب، ومناهج الدراسة العتيقة الجامدة، كل هذه العوامل تجعل من النظم التعليمية والعلمية دافعا إلى هجرة الكفاءات في بلادنا» (١)

وتخلف النظام التعليمي لا يقتصر فقط على بنيانه وتنظيمه، فان محتوى المناهج، وطرق التدريس المستخدمة هي عوامل اساسية تبرز من خلالها مظاهر التخلف وعدم فعالية النظام.

فعلى سبيل المثال، ان مناهج الدراسة المستخدمة في جامعات الوطن العربي، لو تمعنا فيها جيدا، لتأكد لدينا دون شك انها عنصر من العناصر المساعدة على عملية الاغتراب. فهذه المناهج لما تتضمنه من معارف واتجاهات مستوردة انها تساعد على اعداد الانسان العربي بالدرجة التي يصبح بها أكثر فهما ودراية وتكيفاً مع المجتمعات الصناعية الأوروبية وهي المجتمعات التي تتوافر فيها القوى الجاذبة للأدمغة.

(١) مالكولم ادبشيا، هجرة الكفاءات، من العالم العربي، مجلة التخطيط التربوي المكتب الاقليمي لليونسكو، بيروت، العدد الثامن، نيسان ١٩٧٠ ص ١٧.

وبهذه الطريقة المتبعة في اعداد الخريجين يصبح الفرد كما يقول حامد عمار. . . «متطلعا الى انتهاز فرصة الهجرة بمجرد ان تسنح له، حيث يجد مجالات خصبة لتطبيق ما تعلمه في مجال الطبيعة والجيولوجيا أو الابحاث الاليكترونية ومجالات الصناعة الاتوماتية»^(١) ويرجع عمار السبب في هذا الى ان الدراسات التي تقدم في الجامعات العربية لا تعد الخريج لمواجهة «المشكلات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والزراعية والبحث عن مصادر المياه الجوفية ومشكلات محو الأمية وغيرها من مشكلات مجتمعه الناجمة عن التخلف والموارد المحدودة»^(٢)

بالاضافة الى الحقيقة السابق ذكرها، فان النظام الجامعي في الاقطار العربية، ونتيجة لانحطاط الدعم المادي الذي يحصل عليه، لا يمكنه توفير البيئة العلمية المناسبة والتي تساعد أعضاء هيئة التدريس على الخوض في مجالات البحوث الاساسية والتطبيقية والتي تعتبر عامل جذب أساسي، قد تفوت أهميته العامل المالي المتمثل في الحوافز المادية.

ومن الخصائص الأخرى لانظمة التعليم العالي في الوطن العربي، محدودية التوسع في مجالات الدراسات العليا وخاصة في نطاق العلوم الاساسية والتطبيقية، نظرا لعامل التكلفة.

وهذه الخاصية في حد ذاتها تلعب دورا أساسيا في هجرة الأدمغة العربية وخاصة في نطاق هذه العلوم. وقد أشارت الاحصائيات السابقة الى أن غالبية المغتربين هم من فئات المهنيين واختصاصي العلوم الصرفة والتطبيقية في الوقت الذي تتدنى فيه نسبة المهاجرين من قطاعات العلوم الانسانية والاجتماعية. وهذه الحقيقة تؤكد وجود نوع من عدم التوازن بين الدراسات النظرية الانسانية والدراسات العلمية التطبيقية. وهذا الاختلال يعكس عدم فعالية السياسات التربوية وانحطاط نوعية التخطيط التربوي وهي العوامل الاساسية التي تؤدي الى عدم ملائمة ومواءمة هيكل التركيب النوعي للدراسات الجامعية مع متطلبات التنمية المنشودة في البلدان العربية.

ولا تقتصر محدودية التوسع في القدرة الاستيعابية على مستوى الدراسات العليا، حيث ان التوسع الأفقي (الدراسات الجامعية) لا يزال محدودا أيضا ولا يتناسب مع زيادة الطلب على هذا النوع من الدراسات. ومن هنا اضطرت كثير من البلدان العربية الى ارسال طلابها للدراسة في الجامعات الأجنبية، وهذا كما سبق وان ذكرنا عامل أساسي في هجرة الكفاءات

(١) حامد عمار «التربية العربية وعائدها الانساني» المستقبل العربي العدد (٣) سبتمبر ١٩٧٨ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٤١.

(٢) نفس المصدر السابق.

العربية وخاصة من فئة الخريجين الذين يعزفون عن الرجوع الى بلدانهم . وما ينطبق على الدراسات الجامعية ينطبق أيضا على مبعوثي الدراسات العليا الذين لا تتوافر لهم فرص الدراسات العليا في الجامعات العربية .

وقد كانت هناك محاولات لعدد من الاقطار العربية للحد من ايفاد المبعوثين ، وخاصة في مستوى الدراسات الجامعية ، وحاولت توسيع قاعدة النظام الجامعي ليشمل جميع التخصصات المطلوبة بالاضافة الى قيامها بمحاولات جادة في توسيع نظام الدراسات العليا (على مستوى الماجستير) ولنفس الاسباب . وقد كانت نتائج هذه المحاولات مرضية وأدت الى التقليل من الاعتماد على الجامعات الاجنبية في هذا المجال .

غير ان هذه المحاولات كانت فردية وعلى المستوى القطري ، ولم توجد أية محاولات على المستوى القومي وبمجهودات الدول العربية مجتمعة ، ولو كان هذا لكانت النتائج أعظم .

ويؤدي تخلف وتقليدية مؤسسات التعليم العالي العربية ، بالاضافة الى ما سبق ذكره ، الى توفير عوامل طاردة أخرى تعتبر ناتجا لهذا التخلف منها بير وقرابية الادارة وعدم مرونتها ، والاسس غير الاكاديمية في الترقيات بين فئات الهيئة التدريسية ، وسيطرة أعضاء هيئة التدريس القدامى على الشئون الاكاديمية وعدم اعطاء فرص المشاركة في اتخاذ القرارات للعلماء وأعضاء هيئة التدريس حديثي التخرج .

ومن هنا يتضح لنا ان تخلف نظام التعليم العالي ومؤسساته ومحدودية قدرته التجديدية ، يشارك مشاركة فعالة في احداث ظاهرة هجرة الأدمغة ، ويفرز بعض العوامل الطاردة للأدمغة والكفاءات العربية . ومن ثم فان اعادة النظر في بناء ومحتوى الطرق المستخدمة في هذا النظام التعليمي قد يكون منطلقا اساسيا في معالجة هذه الظاهرة الخطيرة .

ثانيا : محدودية نشاطات البحث العلمي :

البحث العلمي يعتبر هو الجزء الخلاق والمبدع في العمل الجامعي ، وخاصة بالنسبة للعلماء وأعضاء الهيئة التدريسية . ففي جامعات الدول المتقدمة تمثل نشاطات البحث العلمي التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس حوالي ٣٣٪ من اعبائهم الوظيفية ، بينما لا تمثل

هذه النشاطات اكثر من ٥٪ من أعباء أعضاء هيئة التدريس الجامعي في الاقطار العربية . وترجع اسباب انحطاط نشاطات البحوث في مؤسسات التعليم العالي العربية الى عدد من الاسباب نذكر منها ما يلي :

(١) ان وظيفة البحث العلمي في الجامعات العربية لا تزال تحصل على أولوية متدنية بالرغم من ان قوانين تنظيم هذه الجامعات تنص على ان البحث العلمي يعتبر من الوظائف الهامة لهذه الجامعات .

(٢) ضعف حجم الانفاق على هذا النوع من النشاط نظرا لقلّة المخصصات المالية لهذا القطاع في الجامعات مما أدى الى عدم توافر الامكانيات اللازمة للنهوض بالبحث العلمي في شتى المجالات .

(٣) النقص الكبير في اعضاء الهيئة التدريسية والناتج اساسا عن هجرة الأدمغة والكفاءات .

(٤) الانفصام التام بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية في المجتمع مما أدى الى عدم دراية الجامعات بالمشكلات المختلفة الموجودة في المجتمع العريض .

(٥) عدم توافر الفنيين ومساعدى البحوث المؤهلين لمجالات البحث العلمي .

(٦) انعدام المناخ العلمي السليم وخاصة الحرية الاكاديمية .

ويقول الياس الزين ان المتخصص العربي وخاصة في مجال العلوم يواجه (التخلف الشديد . . بحيث لا يجد مراكز الابحاث ، ولا المختبرات ولا المراجع الضرورية ولا المكتبات الغنية بالكتب والمراجع الضرورية ولا الجمعيات العلمية والمهنية ولا المجلات العلمية الصادرة باللغة العربية . فهذا التخلف العلمي يؤدي بالعالم الى «العزلة» العلمية ، فيشعر بأنه مفصول عن التطورات العلمية والنظريات الحديثة) . (١)

ومن المؤشرات الهامة على مدى الاهتمام بالبحث العلمي في دولة من الدول هو حجم الانفاق على هذا النشاط ونسبته الى الدخل القومي . ولما كانت هيئة الأمم المتحدة قد حددت كهدف للاتفاق على البحث العلمي في الدول النامية نسبة ٥ر٠٪ من الدخل القومي

(١) الياس زين هجرة الأدمغة العربية المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢ ص ١٠٦ .

كحد أدنى ، فإن الاجصائيات المتوافرة عن حجم هذا الانفاق في الدول العربية تشير الى أن أيا من الاقطار العربية لم يكن قد وصل الى هذه النسبة عام ١٩٧٣ . أما بالنسبة لمتوسط الانفاق على البحث العلمي بالنسبة للفرد الواحد وبالدولار فهو منخفض جدا ولا يتجاوز ٣ دولارات في احسن الاحوال ، بينما يصل هذا المعدل من ٢٠-١٠٠ دولار للفرد في الأقطار الصناعية . انظر جدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)
الانفاق على البحث العلمي عام ١٩٧٣

الاقطار	نسبة الانفاق على البحث العلمي الى الدخل القومي	متوسط الانفاق على البحث العلمي بالنسبة للفرد الواحد وبالدولار
العراق	٠,٢٥	٢,٣
الأردن	٠,٣١	١,١
الكويت	٠,١١	٠,٨
لبنان	٠,٤٠	٢,٤
اليمن	٠,٢٥	٠,٣

واذا ما سلمنا بأن العالم العربي أو عضوية هيئة التدريس الجامعي لا يمكنه الاعتماد فقط على عملية التدريس والمحاضرات لأن ذلك يعتبر هدرا لمواهبه واستنزافا داخليا لقدراته التي لا بد له من توظيفها في مجالات البحث العلمي ، وهي اساس الخلق والابداع والمحافظة على استمرارية اتصاله بالتطور والتقدم الذي يحدث في البلدان المتقدمة . من هذا المنطلق اصبح ضعف الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات العربية يشكل قوى طاردة ، بينما يقابلها زيادة الاهتمام بهذا القطاع في الدول المتقدمة ويكون بمثابة القوى الجاذبة التي تشجع على حركة استنزاف الأدمغة العربية .

وعلى الرغم من انه سبق ان أشرنا بأن الامكانيات المادية تلعب دورا اساسيا في عملية تنشيط حركة البحث العلمي ، نجد ان عدم توافر الحرية الاكاديمية قد يكون عاملا اساسيا في عرقلة نشاطات هذا القطاع .

ثالثا : انخفاض مستوى الحرية الاكاديمية :

تعني كلمة الحرية الاكاديمية ، حرية التفكير وحرية الرأي وحرية نشر نتائج البحوث العلمية التي يجريها الباحث . وتشكل الحرية الاكاديمية جانبا هاما واساسيا في حركة تطوير البحث العلمي . . ولا يخفى على احد التطور الذي حدث في الجامعات الالمانية بعد ان تم ترسيخ مفاهيم الحرية الاكاديمية وتخليص علماء ومفكري هذه الدولة من كل القيود التي كانت مفروضة عليهم في هذا المجال .

واذا كان انتعاش حركة البحث العلمي في الجامعات العربية قد يُحول هذه المؤسسات الى مواقع لاستقطاب الأدمغة المهاجرة والحد من هذه الظاهرة ، فان انتعاش هذه الحركة سوف لن يتم بمعزل عن توفير الضمانات التي ترسخ مفهوم الحرية الاكاديمية في هذه المؤسسات .

رابعا : عدم الاستقرار الوظيفي :

ان الدارس لحركة تنقلات أعضاء هيئة التدريس العرب سواء داخل البلدان العربية أو خارجها لا بد له من ان يلاحظ ان هناك نوعا من التضخم في حركة دوران هذه العمالة وانخفاضا كبيرا في استقرارها الوظيفي . وفي هذا المجال يمكننا تشبيه أعضاء هيئة التدريس العرب بالبدو الرحل الذين ينتقلون من منطقة الى أخرى بحثا عن الظروف المعيشية المناسبة .

وتعكس النسب المرتفعة في دوران هذه الفئة عدم توافر الاستقرار الوظيفي لعضو هيئة التدريس الجامعي العربي . وتؤدي هذه الظاهرة الى تنقل عضو هيئة التدريس داخل جامعات البلدان العربية بشكل مستمر الى ان تتحول هذه العملية في النهاية الى قوة طاردة ينتج عنها هجرة هذا العضو الى البلدان التي يتوافر له فيها نوع من الاستقرار الوظيفي المطلوب .

ومن عيوب النظام الجامعي في البلدان العربية عدم وجود نظام التعيين الثابت أو المستمر (TENURE) والذي يكفل نوعا من الاستقرار الوظيفي لعضو هيئة التدريس الجامعي . وتستخدم غالبية جامعات البلدان العربية نظام التوظيف بعقود قصيرة الأجل (سنتين) ، وتحفظ هذه الجامعات بحقها في إنهاء عقد عضو هيئة التدريس بدون تقديم اي مبررات .

ومن هنا نجد ان هذا العضويكون في حالة بحث مستمرة عن مجالات العمل المفتوحة نظرا لعدم توافر الضمانات الكافية لاستمرارية الوظيفة. وحيث ان جميع أنظمة التعليم العالي في البلدان العربية تستخدم نفس اجراءات التعيين والفصل، فان عضوية هيئة التدريس الجامعي لا يرتاح له بال حتى يحصل على وظيفة في احدى الدول التي يتوافر فيها الاستقرار الوظيفي، وهذه من خصائص الدول التي تقوم باستنزاف الأدمغة.

خامسا : محدودية مجهودات تعريب التعليم العالي :

مما لا شك فيه، أن غالبية الجامعات والكليات في الاقطار العربية، تستخدم اللغات الأجنبية في تدريس العلوم التطبيقية والاساسية، وهذا ناتج اساسا عن الصعوبات التي تواجهها حركة التعريب في هذا القطاع. وقد نتج عن هذه الظاهرة ترسيخ تبعية أنظمة التعليم العالي العربي لانظمة التعليم الغربية.

وتلعب اللغة دورا هاما واساسيا في تشجيع حركة هجرة الأدمغة العربية، حيث ان الكفاءات التي تم تأهيلها واعدادها بلغات غير العربية تتطلع دائما للهجرة الى البلدان التي يتقنون لغتها. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فان غالبية الكتب والدوريات المستخدمة في التدريس في الغالب ما تكون مستوردة وتحمل في طياتها اتجاهات ونظريات تشجع على حركة الاغتراب نظرا لعدم ملاءمتها في غالب الاحيان لبيئة الخريج العربي.

وهنا يجدر لي الاشارة الى ان الدعوة الى تعريب التعليم العالي يجب ان لا يفهم منها انها اتجاه الى التقليل من أهمية العلاقات الثقافية بين الدول العربية والدول المتقدمة حيث ان توطيد هذه العلاقات على درجة كبيرة من الأهمية، ويجب ان لا تكون في اتجاه واحد بل يجب ان تتوطد على اساس الأخذ والعطاء.

بالاضافة الى الاسباب التي سبق الاشارة اليها، والتي نعتبرها هامة وخاصة من ناحية علاقتها بنظام التعليم العالي، فان هناك عوامل أخرى مثل نظام الترقيات المستخدم في الجامعات العربية والذي يعتمد اساسا على سلم الاقدمية SENIORITY دون النظر الى عامل الكفاءة والمقدرة. بالاضافة الى هذا فان انخفاض مستوى دخل الكفاءات وتأثير هذا على انخفاض مستوياتهم المعيشية، تعتبر من الاسباب الهامة في هذا المجال.

الضرر المتحصل للوطن العربي :

يتحمل الوطن العربي اضرارا متعددة نتيجة هجرة كفاءاته وقدراته البشرية، فبالإضافة الى الخسائر المادية التي تنتج عن هذه الظاهرة والمتمثلة في الفاقد من الاستثمارات في التعليم، والتكاليف التي تتحملها الاقطار العربية نتيجة استجلاب الخبرات الأجنبية لتحل محل الكفاءات المفقودة، فإن هذه الظاهرة تؤدي الى عرقلة جهود التنمية الشاملة والمتكاملة في الوطن العربي . وتجدر الإشارة الى ان تحقيق التنمية وقيام نهضة صناعية في الأقطار العربية يتطلب تأمين «تراكم» من الخبرات والمهارات والكفاءات العلمية والفنية بالإضافة الى رؤوس الأموال . ومن الأفضل ان يؤمن تراكم الخبرات الفنية من المصادر المحلية . (١)

وقد صنف الياس الزين (٢) خسائر الهجرة واضرارها الى أربع فئات هي :

أولا : العقبات التي تقف في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك يرجع الى ان هجرة المهنيين والفنيين تحرم بلدانهم العربية من عنصر اساسي وهورأس المال البشري ذو المستوى العالي والذي يلعب دورا هاما واساسيا في عمليات التنمية .

ثانيا : الخسائر المالية التي تعزي الى التكاليف المستثمرة في تنمية الموارد البشرية، وهذه التكاليف يمكن وصفها بأنها تكاليف التعليم التي كان من الممكن تجنبها والتي اكتسبتها البلدان المتقدمة نتيجة استنزاف الأدمغة .

ثالثا : الخسائر الصحية المتمثلة في فقدان الخدمات الصحية بسبب هجرة الاطباء ومعاونيهم .

رابعا : الخسائر الاجتماعية والثقافية المتمثلة في حرمان المجتمع العربي من الخدمات التي كان من الممكن ان يقدمها المهاجرون المهنيون .

وقد ركزت كثير من الدراسات على الخسائر المالية الناجمة عن هجرة الأدمغة، نظرا لأن هذه الظاهرة قد تم دراستها بتوسع من قبل الاقتصاديين . وسنقوم في هذه الدراسة بالتركيز على جوانب هامة أخرى، وخاصة ما يتعلق منها بقطاع التعليم العالي وعرقلة جهود بناء القدرة التكنولوجية الذاتية للبلدان العربية .

(١) مجلة الطليعة (القاهرة) السنة التاسعة، ابريل ١٩٧٣ .

(٢) الياس الزين أخطار نزيف الأدمغة، مرجع سابق ص. ٥٨-٥٩ .

أولا : عرقلة جهود التنمية الشاملة :

لا يخفى على أحد أن العقول والكفاءات العلمية هي الدعامة الأساسية في تخطيط برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما انها تعتبر العنصر الاساسي لتنفيذ هذه البرامج وتطبيقها . وان كانت التنمية هي الرد على التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، فان نجاح جهود التنمية يتطلب توافر عناصر اساسية اهمها : العلم والعلماء والتخطيط والبحث ، والموارد الطبيعية بالاضافة الى رأس المال النقدي ، وعليه فان عدم توافر احد هذه العناصر (خاصة العلماء ، المخططين والبحاث) ، من شأنه عرقلة هذه الجهود ، ومن ثم تأخير عملية التقدم والتحديث وترسيخ حالات التخلف القائمة .

وقد اثبتت بعض تجارب الاقطار العربية أن توافر رأس المال النقدي وحده ، غير كفي لتطبيق برامج التنمية الموضوعة في حالة تغييب رأس المال البشري والكوادر المؤهلة على تحقيق أهداف هذه البرامج وتطبيقها .

وفي هذا المجال يقول هوربيسون HORBISON ، ومايرز MYERS « ان الدولة التي ليس لديها قدرة على تنمية مواردها البشرية ، سوف لن تتمكن من بناء أي شيء (١) »

وقد اشارت احدى الدراسات الحديثة الى ان مجموعة الاقطار العربية النفطية الواقعة في منطقة غرب آسيا ستحتاج الى حوالي ١٨٠٠٠ مهني وفي لتطبيق خططها التنموية . (٢) وتشير دراسة اخرى الى ان غالبية الدول النفطية في البلدان العربية تستورد نسباً كبيرة من العلماء والمهندسين غير الوطنيين لاستخدامهم في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية .

وتصل نسبة غير الوطنيين من هذه الفئات الى ٩٠٪ من الوطنيين في بعض الاقطار مثل دولة قطر (انظر الجدول رقم (٧) المرفق) .

من هنا يتضح جلياً ان هجرة الأدمغة العربية ، تحدث آثاراً سلبية على عملية التنمية الشاملة ، وتحول دون امكانية نقل الوسائل التكنولوجية الحديثة والهامة في احداث هذه

١ - F. HORBISON AND C. MYERS MANPOWER AND EDUCATION: COUNTRY STUDIES IN ECONOMIC DEVELOPMENT (NEW YORK: MCCRAW HILL BOOK CO. 1965 P. IX..

(٢) مشكلة هجرة الأدمغة في أقطار غرب آسيا . ص ٢٠ .

جدول رقم (٧)*
نسبة العلماء والمهندسين غير الوطنيين
الى مجموع العلماء والمهندسين في عدد من الأقطار العربية

النسبة المئوية %	السنة	البلد
٧٨٫٠	١٩٧١	البحرين
١٠٫٧	١٩٧٢	العراق
٢٫٣	١٩٧٢	الأردن
٨٠٫٠	١٩٧٣	الكويت
٢٫٢	١٩٧٣	لبنان
٧٨٫٥	١٩٧٣	الجمهورية الليبية
٩٠٫٣	١٩٧٤	قطر
١٢٫٥	١٩٧٥	اليمن الشمالي

العملية بالاضافة الى مشاركتها في ترسيخ التبعية الكاملة للدول المتقدمة وسيطرة هذه الدول عن طريق خبرائها المرسلين الى الدول العربية على تخطيط وتطبيق المشروعات التنموية التي في الغالب ما تكون غير مناسبة لهذه الدول وظروفها الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية .

بالاضافة الى هذا، فان عملية تعويض الخبرات والكفاءات المهاجرة بخبرات وكفاءات اجنبية تشكل عبئا ماليا ضخما تتحمله الميزانيات العربية .

ثانياً: عرقلة حركة تطوير نظام التعليم العالي :

مما لا شك فيه، ان عملية تطوير أنظمة التعليم العالي في البلدان العربية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوافر الأدمغة والكفاءات القادرة على ادارة هذه الانظمة والقيام بوظائف التدريس والبحث العلمي بها .

* SOURCE: A.B. ZAHILAN (ed) TECHNOLOGY TRANSFER AND CHANGE IN THE ARAB WORLD (PERGAMAN PRESS 1978) P. 193.

فعلى سبيل المثال، تشير التنبؤات المتوافرة حالياً ان توقعات اعداد الطلبة الذين سيتم تسجيلهم في مؤسسات التعليم العالي العربية في سنة ١٩٨٥ ستصل الى حوالي ٢ مليون طالب وهذا العدد يمثل نسبة ٩٢٪ من مجموع السكان العرب من فئات الاعمار ١٨-٢٣ فقط. وسيرتفع هذا العدد في سنة ١٩٩٠ الى حوالي ٣ ملايين طالب أي بنسبة استيعاب اجمالية قدرها ١١٩٪ من السكان في نفس الفئة. (١)

ومن جهة اخرى، تشير التنبؤات الاحصائية لاعداد المعلمين المطلوبة في التعليم العالي في جميع الاقطار العربية، الى ان هذا القطاع التعليمي سيحتاج الى عدد اجمالي قدره ١٠٢ ألف عضو هيئة تدريس في سنة ١٩٨٥ أي بزيادة قدرها ٣٤ ألف مدرس عما كانت عليه في سنة ١٩٨٠. (٢)

وفي ضوء هذه التنبؤات يتضح جلياً، أن انظمة التعليم العالي العربية سوف لن تتمكن من توفير هذه الاعداد الضخمة من أعضاء الهيئة التدريسية في هذه الفترة الوجيزة من الزمن، وهذا في حد ذاته سيشكل عاملاً أساسياً في محدودية توسيع وتطوير هذا القطاع التعليمي. بالإضافة الى هذا فانه ليس من المستبعد ان تعاني الجامعات ومؤسسات التعليم في هذا القطاع شيئاً من الانحطاط النوعي، ويمكن ارجاع اسبابه الى الزيادة المتوقعة في نسبة معلم/ طالب، والاعتماد الكبير على أعضاء الهيئة التدريسية غير العربية. وتساعد ظاهرة هجرة الأدمغة العربية، وخاصة في قطاع هيئة التدريس، على تفاقم هذه المشكلة وتشكل عاملاً هاماً يحد من قدرة هذه الانظمة على التوسع والتطوير بالشكل الذي يتناسب مع زيادة الطلب المتوقع على التعليم العالي.

وتساهم حركة نزيف الأدمغة العربية في عرقلة الجهود المبذولة لتطوير مراكز البحوث والدراسات العلمية اللازمة للتعرف على المشكلات التي تحدث نتيجة تطبيق برامج التنمية وعمليات نقل التقنية المعقدة، والضرورية لتطبيق هذه البرامج واقتراح الحلول لهذه المشكلات.

وقد حذر نائب المدير العام لليونسكو من ان هجرة العلماء تؤخر لعشرات السنين تنمية الجامعات العربية كمراكز للامتيان العلمي. وتؤجل لسنوات عملية النهوض بنشاطات البحث العلمي وملاءمتها للحاجات المحلية. (٣)

(١)، (٢) مركز اليونسكو الاقليمي للتربية في البلدان العربية.

(٣) مالكوم اوديشيا - مصدر سابق ص. ١٤.

ثالثا: عرقلة جهود بناء القدرة التكنولوجية الذاتية :

لقد سبق ان أشرنا بأن التكنولوجيا والتقدم العلمي يوجد وينتشر اينما وجدت الأدمغة والمهارات القادرة على خلقها والتحكم فيها وتطويرها . وعليه فان استنزاف الأدمغة يعني بهذا المفهوم عبارة عن عملية منظمة للنقل العكسي للتقنية ، وهي عبارة عن أداة لمنع بناء القدرات التكنولوجية الذاتية للدول التي تستهدفها عملية الاستنزاف .

ومن هذا المنطلق يمكننا ان نقول بأن الأقطار العربية منفردة ، أو بشكلها المتكامل كانت هدفا اساسيا لعملية الاستنزاف المقصود منها الحد من تطوير قدراتها التكنولوجية حتى يتم ترسيخ تبعيتها للدول المتخمة بهذه القدرات . وتعاني غالبية الاقطار العربية ، وخاصة النفطية منها ، من الضغوطات التي تمارسها الدول المالكة للتقنية الحديثة والمتمثلة في الوسائل المباشرة للخطر «EMBARGO» في عمليات نقل التقنية .

بالاضافة الى الوسائل غير المباشرة المتمثلة في تفريغها من قدراتها وكفاءاتها العلمية القادرة على اختيار الوسائل التقنية المناسبة وتشغيلها . وتعتمد الشركات المتعددة الجنسية ، المكلفة في الغالب بالإشراف على عملية نقل التقنية الى البلدان العربية ، على خبرائها ومستشاريها من الأجانب في عمليات النقل مما ينتج عنه عدم إتاحة الفرصة الكافية للخبرات الوطنية للمشاركة في هذه العمليات ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، أدت هذه الانماط الراسخة للمعاملات التكنولوجية الى الحد من الجهود الرامية الى تطبيق سياسات تكنولوجية تقوم على الاعتماد على النفس وانهاء التبعية الكلية للدول المصدرة .

رابعا: ترسيخ التبعية الثقافية :

نظرا لمحدودية العرض في أعضاء هيئة التدريس العرب ، وزيادة الطلب على هذه الهيئة والنتائج من التوسع الهائل في أنظمة التعليم العالي في الاقطار العربية ، اضطرت كثير من الجامعات العربية للاعتماد على مصادر اجنبية لأعضاء هيئة التدريس وذلك لسد احتياجاتها المتزايدة من هذا العنصر وخاصة في مجالات العلوم الاساسية والتطبيقية ، وكذلك في مجال الدراسات العليا . وما لا شك فيه ، ان الاعتماد على أعضاء هيئة تدريسية من غير العرب ، بالاضافة الى كونه عاملا اساسيا في عرقلة جهود تعريب التعليم العالي ، فانه يشكل عنصرا اساسيا في ترسيخ التبعية الثقافية للبلدان المصدرة لهذه العناصر البشرية .

ويقوم عضو هيئة التدريس الاجنبي بترسيخ هذا النوع من التبعية، سواء بالطرق المباشرة كتدريس الاتجاهات والنظريات التي اعتاد على تدريسها في بلده الام، او استخدام الكتب والدوريات التي تحتوي على هذه الاتجاهات والنظريات. كما ان هذه الهيئة قد يكون لها دور كبير واساسي في تحديد المناهج والمواد الدراسية المقررة، وهذه في الغالب ما تكون منسوخة ومستوردة ولا تتلاءم مع احتياجات الطالب والمجتمع العربي.

هناك مجال آخر وهام، يلعب دورا اساسيا في ترسيخ مفهوم التبعية، وهو تخطيط بني واشكال المؤسسات التعليمية. ففي الاقطار العربية التي تعتمد على نسب عالية من أعضاء هيئة التدريس الأجانب، ونظرا للنقص الشديد في الكفاءات العربية، تلعب الهيئة التدريسية المستوردة دورا هاما واساسيا في حركة تخطيط وتطوير مؤسسات التعليم العالي. وينتج عن هذا في الغالب، انشاء وتطوير مؤسسات اشتقت من النماذج المستوردة والمستخدمه في الدول الأجنبية.

مما سبق يتضح ان ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات العربية تؤدي الى اضرار بالغة يتحملها الوطن العربي وهي اضرار لا يمكن تقديرها بثمان. ويتضح لنا أيضا ان لهذه الهجرة آثارا سلبية على قطاع التعليم العالي حيث انها تشكل عقبة كأداء في سبيل تطويره وتنميته. واذا كانت هذه الظاهرة تعتبر سببا في تخلف هذا القطاع، فانها تعتبر في الوقت نفسه نتيجة اساسية لتخلفه.

لقد تطرق هذا البحث في صفحاته السابقة، الى تحديد مسؤوليات مؤسسات التعليم العالي في احداث ظاهرة هجرة الأدمغة من حيث الإشارة الى سلبيات هذا القطاع التي تشكل الجوانب أو القوى الطاردة والتي أدت الى حدوث هذه الظاهرة وتفاقمها.

غير ان تحديد السلبيات وحده لا يكفي لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها، فالأمر يتطلب استخدام هذه الجوانب كمنطلق اساسي لمعالجتها وتغييرها.

وفي هذا المجال سيتم تقديم بعض المقترحات والحلول، المتعلقة بدور التعليم العالي في التصدي لهذه المشكلة، والمنطلقة اساسا من معالجة السلبيات السابق الإشارة اليها.

■ الهجرة والتعاون الدولي مع البلاد غير العربية :

يلعب التعاون الدولي القائم حاليا، وفي ظل العلاقات غير المتوازنة التي يرسخها

النظام الاقتصادي العالمي السائد، دورا أساسيا في بروز عدد من الاختلالات من أهمها نزيف الأدمغة من الدول النامية الى الدول المتقدمة .

وفي الوقت الذي يشكل فيه التعاون الدولي، ركيزة هامة في مجالات التبادل الثقافي والاكاديمي، يتصف بالعديد من الايجابيات، فان طرق المعاملات السائدة لا ترسخ ابدا مفهوم التعاون المبني على اسس التبادل، بل ان هذه الطرق في الغالب ما تقوم على مبدأ التبادل من جانب واحد. وفي اطار العلاقات العربية الدولية، وعلى الخصوص في مجال التعليم العالي، نجد الغالبية العظمى من مؤسسات هذا القطاع قد تأثرت بانهاض ونماذج أجنبية تم استيرادها ونسخها عن طريق اتفاقيات ثقافية تم توقيعها لهذا الغرض. وهذه الانماط، كما سبق وان ذكرنا، تلعب دورا هاما واساسيا في ترسيخ اتجاهات الاغتراب عند المواطن العربي .

ونظرا لأن العلاقات الثقافية الاكاديمية بين مؤسسات التعليم العالي في الاقطار العربية ليست ذي فعالية في الوقت الحاضر، فاننا نلاحظ ان التوسع في هذا النوع من العلاقات في الغالب ما يتم بين المؤسسات العربية والمؤسسات الأجنبية .

من ناحية ثانية، فان العلاقات الثقافية غير المترنة التي مورست في السابق قد أدت الى اعتماد الكثير من الاقطار العربية على الجامعات الأجنبية في تأهيل كوادرها الفنية، ولذلك فان اعداد المبعوثين للدراسة في الخارج تسير في ازدياد مطرد ينتج عنه زيادة في اعداد هجرة الخريجين .

وفي الوقت الذي ترتبط فيه البلدان العربية بعلاقات ثقافية وطيدة مع بعض البلدان الأجنبية، انطلاقا من مبدأ العدالة في التبادل، تقوم هذه الأخيرة باجراءات متعددة الاشكال لتفريغ هذه البلدان من كفاءاتها البشرية سواء اكان ذلك بالطرق المباشرة أو غير المباشرة .

واذا كان التعاون الدولي مع البلدان غير العربية، في اطار العلاقات غير المتكافئة، سيؤدي الى ترسيخ التبعية الثقافية التي يبرز من خلالها عناصر الاغتراب، فانه من الأجدر لنا البحث عن البدائل المناسبة التي تؤكد على وجود نوع من العدالة والتوازن في هذه العلاقات، ومن ثم الحد من اختلالاتها وتجنب سلبياتها .

واذا ما سلمنا بأن الوطن العربي لا يعيش في فراغ، فاننا من هذا نسلم بأن تطوير

العلاقات العربية الأجنبية أمر على قدر كبير من الأهمية وخاصة في نطاق العلاقات والتبادل الثقافي الأكاديمي . غير انه يجب أن نؤكد مرة أخرى على أهمية قيام هذه العلاقات بشكل يضمن مبدأ الأخذ والعطاء ولا تكون محصورة في اتجاه واحد بحيث تتأثر البلدان العربية بما تفرزه هذه العلاقات ولا يكون لها أي دور مؤثر في هذا المجال .

■ الحلول والمقترحات :

ستنقسم المقترحات التي ستقدمها هذه الدراسة ، والرامية الى الحد من ظاهرة نزيف وهجرة الأدمغة العربية ومكافحتها ، الى مقترحات قابلة للتطبيق على المستوى القطري ومقترحات أخرى تستوجب التطبيق في اطار من التعاون العربي القومي .

وعلى الرغم من ان عملية الهجرة العلمية والفنية ، من الاقطار العربية الى الدول الأجنبية ، قد استفحلت منذ اوائل عقد الستينات الماضي ، فان ردود الفعل الجدية لم تبدأ الا في عقد السبعينات الماضي . وقد ركزت المحاولات السابقة على اعادة الكفاءات التي هاجرت فعلاً وذلك عن طريق وضع القوانين والتشريعات الى تشجع الكفاءات على الرجوع . ومن بين الاقطار العربية التي تحركت في مجال دعوة المهاجرين للعودة هي العراق ١٩٧٤ ، ليبيا ١٩٧٥ ، سوريا ١٩٧٥ ، الأردن ١٩٧٨ بالاضافة الى مصر والكويت .

وقد شجعت هذه التشريعات نسبة ضئيلة جدا من المهاجرين الى العودة ، غير انها في الوقت نفسه لم تتمكن من ازالة الاسباب الاساسية التي أدت الى حدوث هذه الظاهرة وتفاقمها ، ومن ثم فانها فشلت في الحد منها .

وعليه فان «الحل الصحيح والوحيد لمواجهة ظاهرة تسرب المواهب والمهارات يكمن في معالجة الاسباب وازالتها، وليس في اعتماد حلول جزئية أو هامشية مؤقتة لهذه الاسباب ونتائجها»^(١)

وقد ركزت كثير من التشريعات الموضوعة لمكافحة هجرة الأدمغة على التصدي لبعض الجوانب التي تشكل قوى الطرد ، كالحوافز المادية والمالية ، غير انها فشلت في التعرض الى جوانب أخرى هامة في هذا المجال .

(١) الياس الزين «اخطار نزيف الأدمغة على الأمة العربية» مرجع سابق ص. ص. ٦٤/٦٥ .

وقد أكدت لنا هذه الدراسة أن هجرة الأدمغة والكفاءات العربية انما هي عبارة عن نتيجة حتمية للاختلالات الداخلية الموجودة في المؤسسات العربية، بالإضافة الى توافر عناصر الجذب الخارجية. غير اننا نعتقد أن وجود خطة عمل لمواجهة العوامل الداخلية قد تؤدي الى التقليل من فعالية العوامل الخارجية التي تحدث هذه الظاهرة. وقد اعترف احد المختصين بان «... الحل الامثل لقضية هجرة العلماء والخبراء وغيرهم يكمن في الداخل أولا، وليس في الخارج كما يظن البعض...» (١)

ايماننا بالحقيقة السابقة، فان مجموعة التوصيات المطروحة، والتي يجب ان تتضمنها خطة العمل الواجب وضعها لمواجهة هذه المشكلة، ستعرض أغلبها للتصدي لقوى الطرد الداخلية، مع الاشارة الى بعض الاجراءات التي تحد من فعالية العوامل الخارجية المحدثة لهذه الظاهرة.

أولا : توصيات قابلة للتطبيق على مستوى الأقطار العربية :

(١) حيث ان هذه الدراسة قد اكدت لنا أن تخلف مؤسسات التعليم العالي، وعدم واقعيتها وملاءمتها للظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية والسياسية السائدة في البيئة والمجتمع العربي، الى الحد الذي اصبحت فيه هذه المؤسسات أرضا خصبة لاثار هجرة اساتذتها وطلابها، فانه يتوجب على البلدان العربية ان تعيد صياغة سياستها التربوية وفي قطاع التعليم العالي بالدرجة التي تكفل تحديث هذه الانظمة وتطويرها ومن ثم تحويلها من قوى طاردة للأدمغة الى قوى جذب لهذه الأدمغة.

(٢) نظرا لأن نسبة كبيرة من الكفاءات المفقودة هي من فئة المبعوثين للدراسة في الخارج. سواء على مستوى الدراسة الجامعية أو على مستوى الدراسات العليا، فان توفير فرص التعليم العالي داخليا سيؤدي حتما الى الحد من حجم البعثات الخارجية ومن ثم التقليل من نسبة الفاقد. وعليه فإنه يتوجب على الاقطار العربية ان تزيد الدعم بجميع اشكاله الى مؤسسات التعليم العالي حتى تتمكن هذه المؤسسات من توسيع قاعدتها وقدرتها الاستيعابية التي تمكنها من مقابلة الطلب المتزايد على هذا القطاع وتوفير فرص التعليم العالي لجميع مستحقيه حتى لا تضطر اعداد كبيرة من الطلبة الى التوجه الى الجامعات الاجنبية طلبا للعلم.

(١) المرجع السابق ص. ٦٥

(٣) حيث ان نسبة كبيرة من العلماء العرب المهاجرين الى الاقطار الأجنبية هم من فئة المبعوثين للدراسات العليا، والذين ارسلوا في بعثات دراسية في اطار اعدادهم كأعضاء في هيئة التدريس للجامعات ومراكز البحوث العربية، وقد تم ايفادهم الى الخارج نظرا لعدم توافر مجالات التأهيل داخل بلدانهم، وعليه فان التوسع في انشاء وتطوير اقسام الدراسات العليا في الجامعات العربية، وتوفير العدد المطلوب من التخصصات سيؤدي حتما الى التقليل من الاعتماد على الجامعات الأجنبية ومن ثم التقليل من نسبة الهجرة والفاقد من هذه الفئات .

(٤) حيث ان البحث العلمي يعتبر هو الجزء الخلاق والمبدع في العمل الجامعي، وخاصة بالنسبة للعلماء وأعضاء هيئة التدريس الجامعي، وحيث ان محدودية النشاط في هذا المجال تعتبر من أهم الاسباب التي تدفع العلماء الى الهجرة، فانه يتوجب على الحكومات العربية ان تقدم الدعم المادي والمعنوي (اعتبار الجامعات كهيئات استشارية للدولة) للجامعات ومراكز البحوث العلمية التابعة لها حتى تتمكن من توفير الامكانيات اللازمة لتطوير هذا القطاع . بالاضافة الى هذا فانه يتوجب على الدول وضع التشريعات التي تسمح لأعضاء هيئة التدريس بالقيام بمشاريع البحوث وتقديم الاستشارات بالاضافة الى وظيفة التدريس مع توفير الحوافز المادية والمعنوية في هذا المجال .

(٥) بالاضافة إلى دعم مراكز البحوث والدراسات التابعة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، فانه يتوجب على الاقطار العربية الاهتمام بتطوير مراكز البحوث والخبرة والهيئات الاستشارية المختلفة مع العمل على تشجيع العناصر الوطنية بالاضافة الى محاولة استقطاب بعض الكفاءات العربية المهاجرة للعمل بهذه المؤسسات . ويتوجب أيضا على الاقطار العربية استخدام هذه المؤسسات الوطنية كهيئات استشارية لها مع محاولة التقليل من الاعتماد على بيوت الخبرة الأجنبية في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الوطنية .

(٦) ان انخفاض مستوى الحرية الاكاديمية، يؤدي الى عدم توافر المناخ العلمي الاكاديمي السليم، وحيث ان نجاح المجهودات المبذولة لتطوير مراكز البحوث والجامعات يعتمد اعتمادا اساسيا على توفير هذا المناخ، فانه يتوجب على الأقطار العربية سن التشريعات التي تكفل توفير الحرية الاكاديمية والالتزام بهذه التشريعات في اطار نوع من الاستقلالية الاكاديمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي .

(٧) ان انظمة التعيين والتوظيف الخاصة باعضاء هيئة التدريس المستخدمة حاليا في مؤسسات التعليم العالي والجامعات العربية لا تكفل للعضو أي نوع من الاستقرار الوظيفي ، ومن ثم فانها تشكل عاملا اساسيا في ارتفاع نسبة دوران العمالة في هذا القطاع وفي الوقت نفسه تؤدي الى تشجيع هجرة الكفاءات بحثا عن مواطن الاستقرار، وعليه فانه من المتوجب على انظمة التعليم العالي العربية اعادة النظر في سياسات توظيف أعضاء هيئة التدريس بالشكل الذي يكفل الحد من نسبة الدوران في هذا القطاع .

(٨) من الواضح ان عدم التوسع في حركة تعريب التعليم العالي وعدم الالتزام بهذا المبدأ سواء على المستوى القطري أو القومي يفسح المجال امام الجامعات العربية إلى استخدام اللغات الأجنبية في التدريس ، وما ينتج عن هذا من ترسيخ التبعية الثقافية للانظمة الأجنبية، ومن ثم عدم ملائمة التأهيل الاكاديمي لمتطلبات المواطنة العربية، وعليه فانه من المتوجب على الاقطار العربية منفردة أو في اطار التكامل العربي ان تبذل الجهود اللازمة لتعريب النظام التعليمي لغة ومحتوى وحتى يتم التخلص من عناصر الاغتراب التي يعززها هذا النظام .

(٩) من الواضح ان العلاقات الثقافية الثنائية بين الاقطار العربية والدول الأخرى تتسم بعدم التوازن ولا تحتوي على أي نوع من الضمانات التي تكفل عدم تسرب الكفاءات والأدمغة، وعليه فانه يتوجب على الاقطار العربية تنظيم علاقاتها الثنائية الدولية بحيث تنص على منع الدول المستقبلية للكفاءات من تقديم التسهيلات التي تشجع على هجرتها . بالاضافة الى هذا فان نصوص الاتفاقيات يجب ان تتضمن وبشكل واضح وصريح بنودا تمنع الخريج من العمل في الدول المستقبلية قبل رجوعه الى بلده الأم . وقضاء فترة من العمل بها .

(١٠) ان من أهم القوى الطاردة والمسببة لظاهرة هجرة الكفاءات الى الخارج انتشار عوامل الاستنزاف الداخلي أو التهجير الداخلي للأدمغة . وهو مفهوم يطلق على اساءة استخدام الطاقات البشرية المتعلمة والمهاجرة، أو بمعنى آخر التواني في استخدامها الى الحد المفروض، وللتخلص من هذا الوضع، يتوجب على الأقطار العربية استخدام كفاءاتها المتوافرة لديها بالكيفية والطرق المناسبة، وتشجيع هذه الكفاءات ودعوتها

للمشاركة الفعلية في اعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والاشراف على تنفيذها وتطبيقها .

(١١) لا يخفى على احد ان غالبية العلماء والمتخصصين يغلب عليهم طابع الاهتمام المتزايد بمجالات تخصصهم ، وقد تؤدي هذه النزعة في أغلب الاحيان الى قلة اهتمامهم بمجالات أخرى من بينها النشاطات السياسية وهذا الوضع يعتبر امرا طبيعيا في أغلب الاحيان . وانطلاقا من هذا يجب ان تحترم رغبة العلماء والمتخصصين في التركيز على مجالات تخصصهم ودفعهم الى الخلق والابداع في هذه المجالات ، دون ممارسة أي ضغوطات سياسية عليهم أو اعتبارهم من الفئات المعارضة سياسيا .

(١٢) ان أي محاولة ناجحة للحد من الهجرة العلمية أو لاستقطاب الكفاءات المهاجرة لا يمكن ان تتم بمعزل عن توفير الظروف المادية والمعنوية التي تكفل الاستقرار الجسدي والفكري والنفسي لهذه الكفاءات لتحقيق لهم نوعا من المركز الاجتماعي الذي يتلاءم مع مؤهلاتهم وقدراتهم ، وعليه فانه يتوجب على الأقطار العربية إعادة النظر في أنظمة الأجور والمرتبات والحوافز وكذلك التسهيلات المادية والمعنوية التي يمكن تقديمها لهذه الكفاءات .

هذه بعض التوصيات والمقترحات التي نرى انها هامة وفعالة للحد من هجرة الأدمغة العربية والتي قد تكون أيضا على درجة من الأهمية في استقطاب الكفاءات التي هاجرت فعلا ، وتتضمن التوصيات السابقة اجراءات يمكن ان تطبق على مستوى الأقطار العربية بشكل منفرد ، بالإضافة الى هذا فان بعضها قابل للتطبيق على المدى القريب والبعض الآخر يتطلب التطبيق على المدى الطويل .

بالإضافة الى هذه الاجراءات ، التي يتوجب انجازها على المستوى القطري ، عند اعداد خطة عمل لمواجهة هذه الظاهرة ، فان وجود خطة عربية متكاملة على المستوى القومي يعتبر أمرا ضروريا وهاما وقد تكون ذات فعالية من حيث دعمها للمجهودات التي تقوم بها الاقطار العربية بشكل منفرد في هذا المجال .

وقبل تقديم التوصيات التي تتطرق لمجابهة هذه الظاهرة على المستوى العربي ، يتوجب علينا أن نؤكد على ان دور ومسئولية المؤسسات والهيئات العربية التي تنسق جهود الاعضاء

في اطار التكامل العربي ، مثل الجامعة العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واتحاد الجامعات العربية ، ستكون على قدر كبير من الأهمية في اعداد خطة متكاملة لمكافحة هذه الظاهرة والحد من تفاقمها .

وانطلاقا من أهمية هذا الدور ، فقد أوصى مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية الذي عقد في دولة الامارات العربية المتحدة سنة ١٩٧٧ ، أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالعمل على وضع الاسس العلاجية الناجمة للحد من هجرة الكفاءات والعمل على اعادة ما تم استنزافه من هذه الفئات .

ومن التوصيات التي يمكن طرحها في هذا المجال ما يلي :

١ - يتوجب على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية ومنظمة اليونسكو القيام بإجراء حصر شامل للكفاءات العربية المهاجرة مع تحديد تخصصاتها . وهذا العمل يتطلب موافقة المنظمة على برنامج عمل يشترك فيه مجموعة من الخبراء المهتمين بهذا المجال على ان تقوم المنظمة العربية برصد ميزانية كافية لاجراء هذه الدراسة .

٢ - يتوجب على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية التفكير الجدي في انشاء جامعة عربية ، على غرار جامعة الأمم المتحدة ، على ان يكون استحداث هذه الجامعة وفروعها منصبا اساسا على توفير برامج للدراسات العليا داخل الأقطار العربية . وفيما تم انشاء هذه المؤسسة تحت رعاية المنظمة العربية ، بحيث يحصل العاملون بها على جميع المزايا التي يحصل عليها العاملون بالمنظمة ، فان هذا في حد ذاته سيكون كفيلا باستقطاب اعداد كبيرة من الخبرات العربية المهاجرة للعمل بهذه المؤسسة .

٣ - يتوجب على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التفكير الجدي في انشاء مراكز بحوث عربية متطورة ، يكون لها فروع اقليمية ، على أن يكون تمويلها مشتركا ، وعلى ان توجه جهود هذه المراكز للقيام بمشاريع البحوث التي تتطلبها الأقطار العربية . وفي حالة انشاء هذه المراكز تحت رعاية المنظمة فانها ستمكن من استقطاب اعداد من العلماء العرب المهاجرين للعمل بها .

٤ - حيث ان تحلف وتقليدية انظمة التعليم العالي في العالم العربي ، وعدم قابليتها لمظاهر التجديد والتحديث تعتبر من أهم العوامل الطاردة للأدمغة ، وعليه فإنه من المقترح الاسراع بانشاء مركز بحوث لتطوير التعليم العالي وتزويده بالكفاءات العلمية القادرة على اجراء الدراسات التي تستهدف تطوير هذه الأنظمة وتحديثها .

٥ - تعاني غالبية الجامعات العربية ، وخاصة في البلدان غير النفطية ، من النقص في الموارد المالية ، وبالرغم من توافر الامكانيات البشرية ، فان هذه الجامعات لم تتمكن من تطوير نفسها بالدرجة التي قد تمكنها من مساعدة الجامعات العربية الأخرى وخاصة في قطاع الدراسات العليا . وعليه فانه من المقترح التفكير في انشاء صندوق عربي لتمويل التعليم العالي حتى تتمكن الجامعات العربية المحتاجة من الحصول على شىء من الدعم المادي .

٦ - من الواضح ان انظمة التعليم العالي العربية بشكلها المشتت ، وفي اطار وجود انعدام في التنسيق بينها . قد فشلت في الاستفادة من نظام المشاركة في استخدام الموارد المتاحة «POOLING» وخاصة في قطاع هيئة التدريس . ولذلك فان التفكير في وضع نوع من التشريع أو الاتفاقية بين البلدان العربية يؤكد على زيادة التعاون والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ، كنقطة انطلاق لتكامل هذه الانظمة ، ويصبح امرا ضروريا .

وفي حالة الوصول الى اتفاق من هذا النوع فان هذا قد يؤدي الى حسن استخدام اعضاء هيئة التدريس العرب مما ينتج عنه التقليل من الاعتماد على العناصر الاجنبية في هذا القطاع .

٧ - ان من اهم العراقيل التي تقف حائلا دون بناء القدرة الذاتية التكنولوجية العربية ، عدم وجود استراتيجية علمية سليمة ، سواء على المستوى القومي أو على المستوى القطري ، وعليه فانه يصبح من الأهمية أن تتكاتف الدول العربية مجتمعة ، وفي اطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، في تكوين اللجان والمجالس العلمية التي تتكفل بوضع استراتيجية علمية سليمة وفي اطار من التكامل العلمي العربي .

٨ - من الأهمية بمكان أن تتبنى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مشروع انشاء مكاتب توظيف خاصة باصحاب الكفاءات والمهارات في البلدان التي تتركز فيها هذه الفئات مثل أمريكا ، وكندا ، وبريطانيا وفرنسا ، على ان تقوم المنظمة بتوظيفهم وتوزيعهم على الاقطار العربية حسب احتياجاتها .